مؤلف جماعي:

منطقة تساوت:

التاريخ، المجال، المجتمع، والتنمية وتثمين الرأسمال اللامادي.

الجزء الأول

تنسيق

عبد المجيد السحنوني رشيد شحمي

محمد كنتيتي عبد الرحيم عياد

الطبعة الأولى

مؤلف جماعي

منطقة تساوت:
التاريخ، المجال، المجتمع، والتنمية وتثمين الرأسمال اللامادي

تنسيق:

- عبد المجيد السحنوني
- رشيد شحمي
- ذمحمد كنتيتي
- عبد الرحيم عياد

الطبعة الأولى

عنوان الكتاب: منطقة تساوت: التاريخ، المجال، المجتمع، التنمية وتثمين الرأسمال اللامادي

المؤلف: مؤلف جماعي

رقم الإيداع القانوني: 2024MO4743

ردمك: 978-9920-28-773-9

طبعة: 2024

المطبعة : SO-ME PRINT Agadir

الهاتف: 88 79 22 28 05

البريد الإلكتروني: contacsome@gmail.com

© جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

لجنة التحكيم

- د. إبراهيم أزوغ، جامعة مولي الحسن الأول سطات.
- د. حسن رامو، جامعة محمد الخامس، الرباط.
- د. حميد أجميلي، جامعة ابن طفيل، المغرب.
- د. خالد الرامي، جامعة عبد المالك السعدي تطوان.
- د. خالد أوعسو، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء.
- د. عالي واعزيز، جامعة محمد الخامس الرباط.
- د. عبد المجيد السحنوني، جامعة محمد الخامس الرباط.
- د. عبد المجيد أمريغ، جامعة ابن زهر أكادير.
- د. عبد النور صديق، جامعة محمد الخامس الرباط.
- د. محمد أبيهي، جامعة محمد الخامس الرباط.
- د. محمد المغبر، جامعة القاضي عياض مراكش.
- د. مولي إسماعيل الناجي، جامعة ابن زهر أكادير.
- دة. خديجة اليعقوبي القباقبي، جامع القاضي عياض مراكش.
- دة. رتيبة ركلمة، جامعة ابن زهر أكادير.
- دة. عبد الرحيم خالص، جامعة ابن زهر أكادير
- دة. فاطمة بوشمال، جامعة مولي سليمان بني ملال.
- دة. عزيزة خرازي، جامعة مولي سليمان بني ملال.

- د. أنوار أصبان، أكاديمية التربية والتكوين مراكش.
- د. هشام بويزكارن، اكاديمية التربية والتكوين بني ملال.
- دة. سناء زعيمي، أكاديمية التربية والتكوين مراكش.

محتوى الكتاب

تقديم 1

إبورك يونس:

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ليهود ملاح السراغنة زمن الجوع (1944- 1945) 3

لحسن الصديق:

الصراع القبلي في حوض تساوت ما قبل الاستعمار: قبيلتا انتيفا وولتانة نموذج 17

رشيد عابدي:

تاريخ الولاية والصلاح في بلاد تساوت: من المقاربة الوظيفية إلى المقاربة الأنثروبولوجية 35

توفيق عدية، عبد العزيز العربي، عبد الصادق بلفقيه:

التغايرية المناخية وتواتر سنوات الجفاف وتأثيرها على الموارد الترابية بحوض تساوت 51

الملوكي محمد توفيق، عبد الصادق بلفقيه، عبد العزيز العربي:

دور جمعيات مستعملي مياه السقي في التدبير الاجتماعي للماء حالة تساوت السفلى بإقليم قلعة السراغنة 66

ازرورة ياسين:

الإعداد الهيدروفلاحي ومساهمته في استدامة الإنتاج الفلاحي بالمجال السرغيني.....84

فيصل حياني، محمد الأكلع:

الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية بِمَدينَة قَلعَة السَّرَاغِنة 106

نورالدين الحباش

دينامية إحداث التجهيزات الراقية الخاصة وإعادة تشكيل العلاقات الترابية الحضرية، نموذج المدن الصغرى بمنطقة تساوت الوسطى (الحوز الشرقي). 130

قاسمي أمين، محمد الأكلع

الإدارة الرقمية ورهانات التنمية الترابية -جماعة قلعة السراغنة نموذجا- 146

الجيلالي لكتاتي:

الذكاء الاصطناعي والبناء الافتراضي للمعالم التاريخية: منطقة السراغنة زمران نموذجا 171

Khanniba Abdelilah -Benbouya Hassane

Détection de changement spatiale du couvert végétal (1987-2014) et ses impacts sur la stabilité des terrains du bassin versant de l'oued Ourous...... 185

الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية
بِمَدينَة قَلعَة السَّرَاغِنة

فيصل حياني، باحث بسلك الدكتوراه،
محمد أكلع، أستاذ التعليم العالي،
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش

ملخص:

شهدت مدينة قلعة السراغنة تطورا مجاليا بارزا، في العقود الأخيرة. وذلك استجابة للحاجات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة للمدينة والسكان. ولإشباع هذه الحاجات وتحقيقها كان لابد للمجال الحضري أن يتسع على حساب الأراضي الزراعية المجاورة له، حتى يتمكن من خلق وعاء عقاري بالمدينة قادر على خلق دينامية اقتصادية واستقطاب التيارات البشرية المهاجرة خاصة تلك القادمة من القرى. إلا أن هذا التوسع خلف عدة آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية، عمقت إشكالية تدبيره، وضبط تحولاته المجالية.وتحقيق التنمية المستدامة بهذه المدينة. وهو ما جعلنا نقف بالدراسة والتحليل على بعض جوانب التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعي بمدينة قلعة السراغنة، بالاعتماد على المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي.

الكلمات المفاتيح: الزحف العمراني -المدينة – الأراضي الزراعية – الدينامية المجالية.

Résumé :

La ville de Kelaat El Sraghna a connu un développement spatial important au cours des dernières décennies. Cela répond aux besoins économiques et sociaux croissants de la ville et de sa population. Pour satisfaire et réaliser ces besoins, la zone urbaine a dû s'étendre au détriment des terres agricoles qui lui sont adjacentes, afin de créer une base immobilière dans la ville capable de créer un dynamisme économique et d'attirer des flux humains migratoires, notamment ceux venant des villages. Cependant, cette expansion a laissé derrière elle plusieurs impacts sociaux, économiques et environnementaux, qui ont approfondi le problème de sa gestion, du contrôle de ses transformations spatiales et de la réalisation du développement durable de cette ville. C'est ce qui nous a amené à étudier et analyser certains aspects de l'expansion urbaine au détriment des terres agricoles dans la ville de Kelaa de Sraghna, en nous appuyant sur l'approche historique et l'approche descriptive et analytique.

Mots-clés: L’étalement urbain – la ville – les territoires agricoles – les dynamiques spatiales.

تقديم:

يعرف المغرب على غرار عدد من الدول السائرة في طريق النمو تطورا حضريا متزايدا وتحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية مهمة، من مظاهرها الأشكال التوسعية للمدن الخاضعة للتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية، ويرجع ذلك إلى الزيادة الطبيعية وتيارات الهجرة القروية التي ساهمت وبقسط كبير في تزايد سكان المدن، إضافة إلى تحويل نسبة كبيرة من عائدات المهاجرين المغاربة للاستثمار في العقار والبناء.

لهذا فقد كان لابد من توسع رقعة المجالات الحضرية وذلك من خلال إنشاء أحياء سكنية جديدة، الشيء الذي ترجم بالاتساع المطرد لرقعة المجال المبني على حساب الأراضي الفلاحية والمجالات الضاحوية، مما أدى إلى تعدد تدخلات الدولة سواء على مستوى التنظيم والتخطيط.

ومدينة قلعة السراغنة بدورها لم تكن بعيدة عن هذه التحولات العامة والدينامية المجالية للحواضر بالمغرب ككل، فقد عرفت في الآونة الأخيرة توسعا عمرانيا ودينامية حضرية على حساب المجالات الزراعية، ليخضع المجال الحضري لقلعة السراغنة لمجموعة من التغيرات المتلاحقة بدءا من فترة الحماية الفرنسية التي عرفت تقسيما وظيفيا للمجال الحضري، مرورا بفترة انتقالية بين الاستقلال وتعيين مدينة قلعة السراغنة كعاصمة للإقليم بحلول سنة 1973 وصولا إلى الفترة الحالية.

هذه المظاهر أسست لجملة من التحولات المجالية المهمة التي ستظهر بشكل أكبر وضوحا عندما يتداخل التوسع مع المجال الفلاحي؛ حيث ستتوسع المدينة أفقيا، مما قد ينتج عنه تدهور الوسط الطبيعي الحضري.

الإشكالية:

شهدت مدينة قلعة السراغنة كباقي المدن المغربية دينامية وتوسعا كبيرا لمجالها الحضري خصوصا خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وفي ظل اتساع مجالها الحضري بفعل التوسع العمراني، فإن ذلك يتم في غالب الأحيان على حساب الأراضي الفلاحية؛ إذ يحيط بالمدينة وعاء فلاحي مهم وهو عبارة عن زياتين، والتي تشكل حزاما أخضر يحميها من التصحر ويجعلها مدينة فلاحية بالدرجة الأولى، ولسوء الحظ أنه لم يتم المحافظة على هذا الموروث الحضري، بل تم تدميره بفتح أراضيه للتعمير، سواء بالجهة الشمالية الشرقية أو الجنوبية، وكلها أراض فلاحية خصبة كان بعضها يستغل إلى عهد قريب في إنتاج مغروسات متنوعة، إضافة إلى إنتاج الحبوب، هذاما من شأنه أن يؤثر سلبا على المنظومة البيئية المحلية.

وانطلاقا مما سبق ذكره، سنحاول في هذه المساهمة أن نقف بالدراسة والتحليل على جانب من جوانب التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية من خلال مدينة قلعة السراغنة كنموذج للمدن المتوسطة، هذا المجال الذي شهد في السنوات الأخيرة تحولات مجالية تستدعي الوقوف عندها من أجل إبراز أسبابها والعوامل المتحكمة فيها.

بناء على ما سبق، تندرج هذه الدراسة ضمن مشروع شمولي يتعلق بإشكالية التوسع العمراني والتهامه للمجال الفلاحي بمدينة قلعة السراغنة، التي تتفرع عنها الأسئلة التالية:

- ماهي طبيعة الغطاء النباتي الموجود بمدينة قلعة السراغنة؟
- ماهي مراحل توسع المجال المبني؟ وعلى حساب من كان هذا التوسع؟
- ماهي أسباب زحف المجال المبني على الوعاء الفلاحي؟
- ماهي تأثيرات التوسع العمراني على الوعاء الفلاحي والنظام البيئي؟
- وكيف يمكن ايقاف نزيف التهام الأراضي الزراعية؟

منهجية الدراسة:

اعتبارا لارتباط موضوع البحث بإشكالية التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية وتقاطعه مع مجموعة من الأبعاد: القانونية، الجغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية...يظهر جليا ضرورة الاعتماد على المقاربات النظرية المعمول بها في هذا المجال؛ إذ لا يمكن إنجاز أي بحث دون اعتماد منهجية جغرافية محضة، والتي تقتضي منا كخطوة أولى الوقوف عند العمل البيبليوغرافي مما فرض إلزامية الاطلاع على مجموعة من المراجع والأبحاث والدراسات والتقارير التي تناولت الموضوع من زوايا وإشكاليات مختلفة.

يعتبر موضوع الدراسة الذي يتناول جوانب عدة لظواهر ومتغيرات متعددة ومتداخلة تفرض سلك أكثر من منهج واحد، وعلى هذا الأساس سنعمل على دراسة إشكالية التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية دراسة موضوعية شاملة ومن منظور متكامل، يأخذ بعين الاعتبار الدور الذي تلعبه جميع العوامل المحيطة به والمشكلة للإطار العام الذي تتواجد فيه، اعتمادا على المنهج الوصفي الذي يرتكز على الملاحظة والتحليل والتفسير.

وحتى يكتسي البحث واقعيته فلا بد من المرور عبر المنهج النقدي للتعرف على مستويات تدخل الفاعلين الترابين للوقوف على طبيعة ومستوى دينامية مجال معين. كل ذلك في إطار منظور شمولي متكامل، محاولين التوفيق بين النظري والإجرائي والواقع الميداني، ارتكازا على تنوع زوايا المقاربة وتعدد وتمفصل المؤشرات التي تهم مختلف الأوجه المجسدة لتفاعل المجال والمجتمع على كافة المستويات.

خريطة 1 : مجال البحث

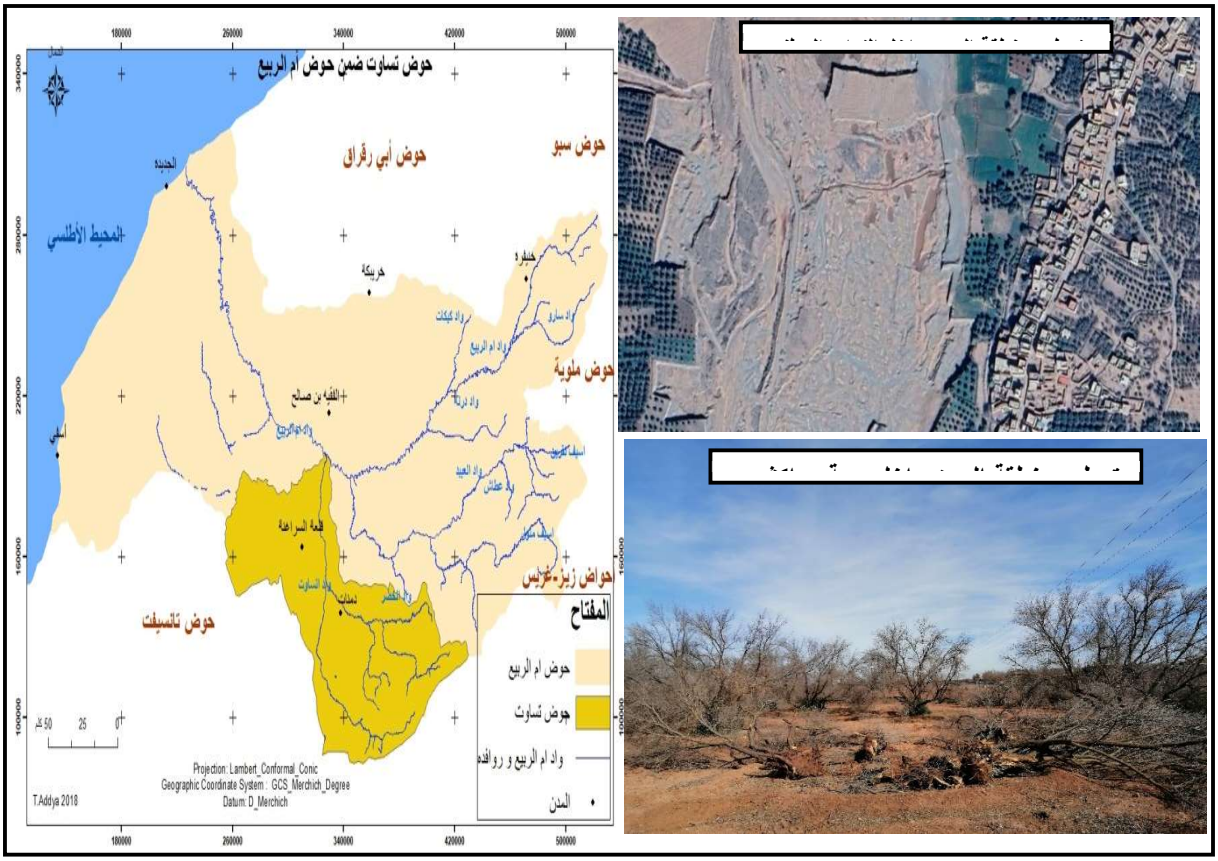

المصدر: التقسيم الإداري 2015 (بتصرف)

نمو ديموغرافي يعكس الجاذبية المحلية للتراب:

تعتبر جماعة قلعة السراغنة أكبر تجمع بشري بالإقليم، حيث تمثل ساكنتها حوالي 17.53%من سكان الإقليم وأكثر من 61. 53 %من الساكنة الحضرية بالإقليم.

مبيان رقم 01: تطور ساكنة قلعة السراغنة ما بين 1960 و2014

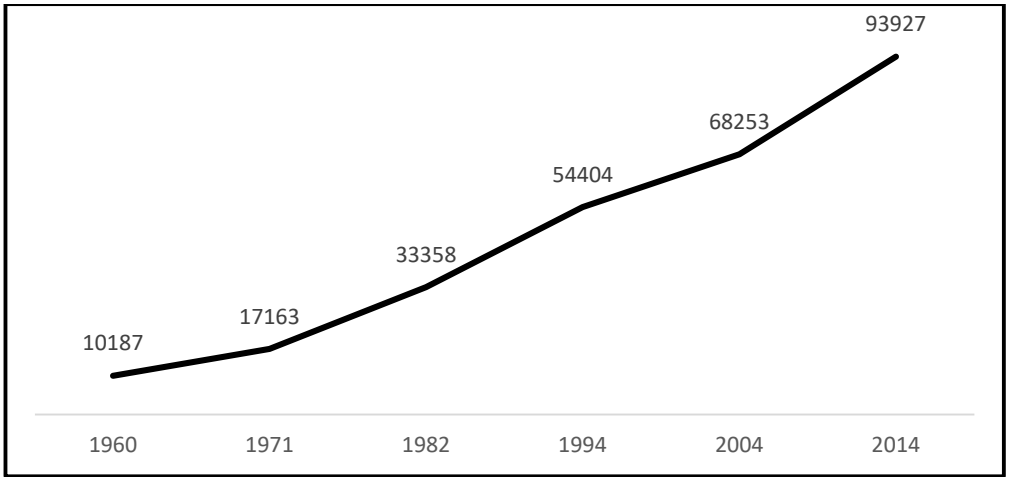

المصدر: https://www.hcp.ma

يظهر المبيان أعلاه تضاعف ساكنة قلعة السراغنة 9 مرات خلال 50 سنة الأخيرة. حيث تزايدت ساكنة قلعة السراغنة في ظرف 54 سنة بـ 83740 نسمة، أي بمعدل سنوي يناهز 1550نسمة، وهو ما يشكل في حد ذاته انفجار ديموغرافيا حقيقيا.

مبيان رقم 02: تطور معدل ساكنة جماعة قلعة السراغنة ما بين 1960 – 2014

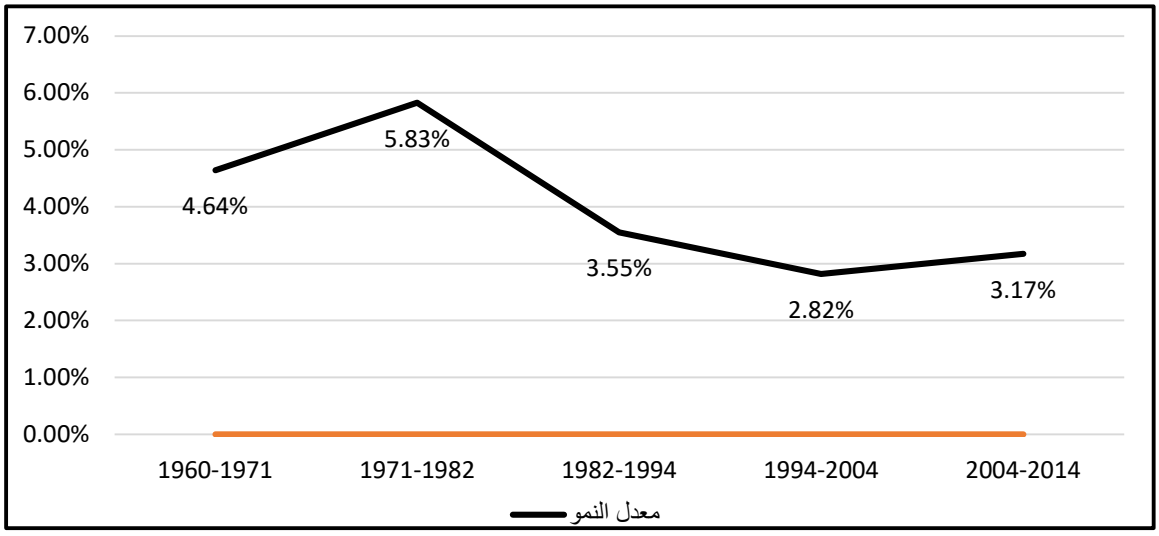

المصدر: https://www.hcp.ma

ارتفع معدل النمو الديموغرافي بقلعة السراغنة بـ 4.64% سنويا طيلة الفترة الممتدة ما بين 1960و1971، ليرتفع إلى 5.83% في السنة ما بين 1971 و1982. ومنذ بداية الثمانينيات، بدأت نسبة النمو الديموغرافي تتراجع؛ حيث انتقلت من 3.55% إلى 2.82% سنة 2004، لتعرف ارتفاعا ملحوظا برسم 2014؛ حيث بلغت 3.17%[1].

1- طبيعة الغطاء النباتي بمدينة قلعة السراغنة:

1-1: جنائن (جنانات) الزيتون:

كانت تحتل الزياتين المرتبة الأولى في التشكيلات النباتية المحيطة بالمدينة من كل الجهات، و تتوزع هذه الزياتين على مساحات تمتد لعدة هكتارات؛ حيث تغطي اراضي التعاونيات الفلاحية امغينية وامحايطة، بالإضافة إلى الضيعات المحاذية للدواوير الهامشية كدوار القصور ودوار بلفريخ اللذين تمت إضافتهما الى المدار الحضري سنة 2009، وباقي المساحات المحاذية لمجرى واد كاينو في المقطع الذي يمر من المجال الحضري، ويعتبر الزيتون من بين التشكيلات النباتية المتكيفة مع الجفاف التي تسود بالمناطق الجافة حيث يقاوم ظروف المناخ وتوالي الفترات الجافة.

[1]_https://www.hcp.ma/

1-2: الصنوبريات:

توجد معظم هذه الأشجار على جنبات الطرق بالمدار الحضري، وفي اتجاه طريق بن جرير وببعض المناطق كالحي الاداري والمشتل البلدي، وتمتد جذورها لعدة أمتار في التربة وتساهم في جمالية المدينة وإضفاء البعد التاريخي على مكونها البيئي، غير أن عمليات قطع هذه الاصناف المتوالية، ساهمت في تهديدها بالانقراض في المدى القريب، مما أصبح معه خطر انقراضها قائما وما يزيد من وضعيتها المتدهورة التبليط غير المنظم للشوارع والازقة الذي يؤدي الى اختناق جذورها بالإسمنت.

وارتبطت الصنوبريات بالفترة الاستعمارية بالمدينة؛ إذ تعد شاهدا بامتياز على فترة الحماية بالقلعة، حيث عمل المعمرون الفرنسيون ابتداء من ثلاثينات القرن الماضي على غرس هذا النوع بجنبات الطرق العمومية والازقة للتزيين ولجمالية المدينة.

1-3:"جنانات" الليمون:

من بين أهم المساحات المخصصة سابقا للحوامض ما يعرف حاليا بجنان روما وارتبط هو الاخر بالفترة الاستعمارية، غير أن توسع المدينة على حساب المساحات المزروعة عجل باقتلاع الاشجار المكونة له، وأثر هذا المعطى بشكل واضح على جمالية المدينة.

1-4: أشجار النخيل:

رغم قلة هذا الصنف بالمدينة إلا أننا نجده بكثافة على طول الشوارع الرئيسية وبعض الاحياء كالحي الإداري كما نجده بشكل متفرق على طول المدار الحضري وببعض الضيعات الفلاحية، هذا وتنتشر أشجار النخيل أيضا على جنبات واد كاينو من الجهة الجنوبية الغربية للمدينة، ويعتبر هذا الصنف هو الآخر متكيفا مع الظروف المناخية الجافة حيث لا يتطلب كميات مهمة من الماء.

1-5: البذريات:

تنتشر البذريات على طول المجاري المائية وخاصة واد كاينو، ورغم قلة المساحات التي تشغلها إلا أنها تبقى من بين عناصر الغطاء النباتي بالمجال الحضري للمدينة، وتظهر بشكل أكثر بروزا خلال السنوات المطيرة؛ حيث تنمو لفترات قصيرة ترتبط في الغالب بفصل الشتاء والربيع، تنتمي البذريات لصنف الجفيفات المقاوم لعناصر المناخ الجاف.

1-6: تشكيلات شجرية متفرقة:

إلى جانب الأصناف السالفة الذكر كانت توجد بالمدينة أنواع أخرى من الغطاء النباتي المتمثلة في بعض الشجريات المنتشرة على جنبات الطريق الرئيسية المؤدية الى بن جرير كأشجار التوت، وأشجار الخروب الموجودة بالحي الاداري إضافة الى مساحات جد محدودة من شجر الطلح كما هو الحال وراء المقبرة الاسلامية وببعض الملكيات التابعة لتعاونية امحايطة وتعاونية امغينية[1].

[1]_ حفار عبد الكريم، **جوانب من حياة مدينة في تحول**، مطبعة خير الله، قلعة السراغنة، الطبعة الأولى، السنة: 2010، ص 22.

2- توسع المدينة على حساب الأراضي الفلاحية:

تشهد مدينة قلعة السراغنة بفعل التوسع العمراني توسع مجالها الحضري على حساب الأراضي الفلاحية المحيطة بها، مما يؤدي إلى القضاء على المناطق الفلاحية المهمة، والتي تشكل حزاما أخضر يحميها من التصحر ويجعلها مدينة فلاحية، ونظهر الحجم الذي تمثله مسألة التهام الأراضي الفلاحية المحيطة بالقلعة خلال العقود الثلاثة الأخيرة بالجدول التالي:

الجدول رقم 01: التوسع العمراني والتهامه للمجال الفلاحي بمدينة قلعة السراغنة

التجزئة أو الحي	المساحة (هـ)	الاستعمال الاصلي
النخلة 1	21	الزيتون
النخلة 2	26	البرتقال والزيتون الحبوب
الهناء 1	51	البرتقال والحبوب
الهناء 2	53	البرتقال والحبوب
عواطف 1+ 2	75	الزيتون والحبوب
الشروعات	17	الزيتون
الهدى 1	68	الحبوب الزيتون
الريحان	21	الزيتون
النور 1	17	الزيتون
النور 2	30	الزيتون
النور امتداد	9	الزيتون
البدر	133	الحبوب
الهدى 2 و3	04	الحبوب والزيتون
المنارة 1	22	الزيتون
المنارة 2	82	الحبوب

المنارة 3	31	الزيتون والحبوب
السلام	27	الزيتون والحبوب
الصفاء	354م	الزينون
الباستين	60	الزيتون
الزهرة	06	الزيتون والحبوب
سلمى	14	الزيتون والحبوب
رياض الزيتون	4	الزيتون والحبوب
الفضل	01	الزيتون والحبوب
الاندلس	02	الزيتون والحبوب
المجموع	354م و 774هـ	

المصدر: مصلحة الاشغال وتتبع المشاريع –مكتب التجزءات السكنية-2024

حسب قراءتنا لمعطيات الجدول يلاحظ أن ما مجموعه 774 هكتار وما يزيد من الأراضي الفلاحية التي تم القضاء عليها في سبيل توفير الحاجيات من الأراضي للساكنة المتوافدة على المدينة، ولم يتوقف الأمر عند هذا بل تم تفويت أراضي التعاونيات الفلاحية (امحايطة، امغينية) وضمها إلى المدار الحضري مع اقتلاع أشجار الزيتون بنقط متعددة بالمدينة.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة من الحقول وفي ظروف غريبة تم تحويلها الى بنيات اسمنتية وطينية خارج نطاق ضوابط التعمير، ولعل أسماء هذه الاحياء توحي بطبيعة استغلالها الفلاحي السابق نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: جنان البوليس، جنان الشعيبي، جنان بن عرش، السويكية الغابية ... هذا دون الحديث عن الأضرار البيئية التي يمكن أن تلحقها بالمدينة، وكذلك المساهمة في ارتفاع نسبة البطالة، كون الفلاحة تشكل أهم القطاعات الاقتصادية بالمدينة وبالتالي تشغل نسبة مهمة من اليد العاملة.

3- بعض المجالات الفلاحية التي تم استهلاكها:

الصورة رقم1: تعاونية امحايطة

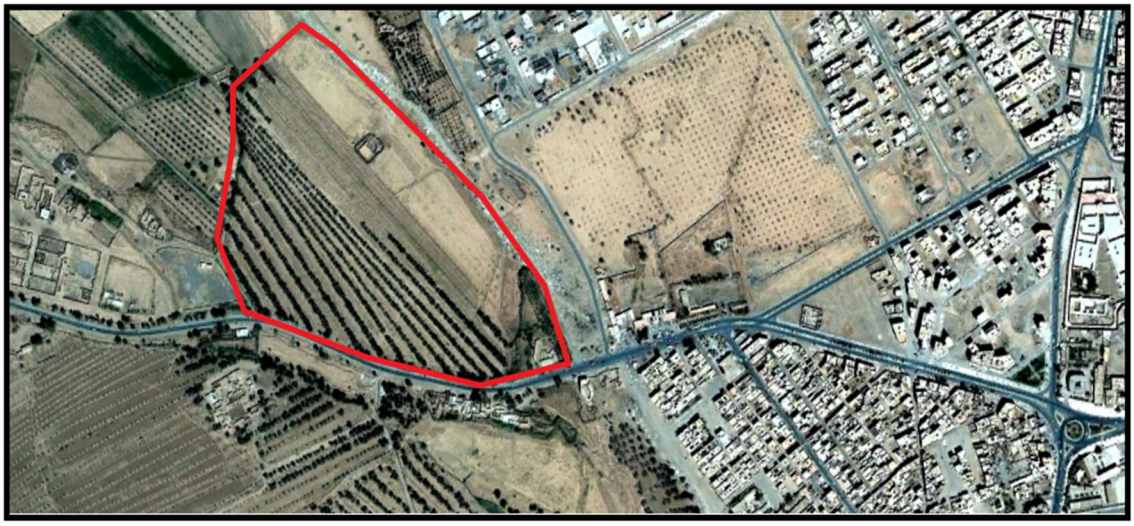

المصدر: صورة جوية سنة 2004

تمثل الصورة بداية تدهور المجال الفلاحي التابع لتعاونية امحايطة؛ حيث إن اقتلاع "جنانات" الزيتون كان في بدايته والغرض بيع هذا الوعاء المسمى بجنان التعاونية لتخصيصه لتجزئة الريحان لاحقا، ويمكن القول أن هذا الوعاء كان إلى حدود القضاء عليه حزاما أخضر يحمي المدينة القديمة ويشكل متنفسا لساكنتها، حيث كان يحوي غابة صغيرة لأشجار الصفصاف والكالبتوس.

الصورة رقم2: تجزئة الريحان

المصدر: صورة جوية 2011

تبين الصورة الجوية المأخوذة بعد مرور 7سنوات أن المجال تحول تماما إلى حيز حضري بعد أن كان وعاء فلاحيا بالقرب من المدينة، وأصبحت تشغله التجزئة المسماة الريحان على مساحة 10 هكتارات، غير أن ساكنة

التعاونية التي فوتت هذه الأرض قد استفادت من تعويضات مهمة وبقع سكنية بالمجان يراوح عددها أزيد من ثلاثين بقعة سكنية.

الصورة رقم 3: جنان غوبير (GOBERT)

المصدر: صورة جوية 2004

يلاحظ من الصورة أعلاه أن المنطقة المسيجة بشريط أخضر، التي كانت مجالا للزياتين قد بدأ اقتلاع أشجارها بغرض تحويلها إلى وعاء عقاري لامتداد تجزئة النور 2 بعد تزايد الطلب على العقار في بداية العشرية الأولى من سنة 2000، والمنطقة عبارة عن سفح مقابل للمدينة من جهة الشمال تحده كدية اليهود شرقا وتجزئة النور غربا.

الصورة رقم 4: تجزئة النور امتداد

المصدر: صورة جوية سنة 2011

يلاحظ هنا أن الفترة الحالية شهدت استغلال هذا المجال المسيج بالشريط الأحمر قصد بنائه، بعد أن ظل إلى حدود سنة 2004 مجالا فلاحيا ضاحويا. ونشير هنا أن تربته تتميز بنسبة الملوحة المرتفعة (ملالحة)،

حيث يمكن أن يؤثر هذا المعطى على جودة المباني وتسرب الماء للجدران والأعمدة بهذه التجزئة ونفس المشكل يستنتج بالنسبة لتجزئة النخيل المخصصة للفيلات.

الصورة رقم 5: تعاونية امغنية

المصدر: صورة جوية 2004

يتضح أن البنية العقارية إلى حدود سنة 2004 مشغولة بأشجار الزياتين الممتدة على طول الطريق المؤدية إلى دوار الرويش، وهي عبارة عن جنانات مجتمعة للزياتين مع ملاحظة أن السكن المخصص لملاك هذه الأراضي يقع بجانب هذه الملكيات، كما يبدو أن الجنانات تخترقها ساقية ترابية لتلبية حاجات الفلاحين من الماء الذي يخصص في الغالب لسقي الزيتون وبعض المنتجات الفلاحية المزودة للمجال الحضري كبعض البقول و الخضر، ويلاحظ أن المشهد هنا هو مشهد قرب ضاحوي بامتياز إلى حدود سنة 2006 كما تشير إلى ذلك الصورة الجوية، ويمكن استنتاج أن هذه الملكيات كانت بمثابة شرط بيئي ضروري خصوصا لتواجدها مباشرة وراء الحي الصناعي، حيث يمكن هذا الشريط الأخضر الممتد على مساحات شاسعة من حماية ساكنة الرويش مثلا وباقي الأحياء الحضرية من خطر الانبعاثات الغازية وباقي الملوثات الأخرى الناجمة عن حركة التصنيع والتدوير والتركيب التي تتم داخل الحي الصناعي.

من الناحية الجيومرفولوجية تعتبر هذه المنطقة منخفضا أو سفحا قصيرا في اتجاه الجنانات المكونة لدوار الرويش، ومن شأن استغلالها في الزيتون أن يساعد على استقرار هذا المنخفض وحمايته من عمليات التعرية، وإن كانت هذه التعرية بطيئة إلا أن حماية السفح تبقى جد مهمة من خطر تراكم المياه السطحية بهذا المنخفض.

والخلاصة يبقى هذا المجال ضروريا لموقعه بحدود المدار الحضري للمدينة وبمحاذاة الحي الصناعي؛ حيث يساعد على استقرار البيئة الحضرية بامتياز.

الصورة رقم 6: تجزئة الهدى

المصدر: صورة جوية 2011

توضح الصورة الجوية أعلاه القضاء التام على "جنانات" الزيتون الممتدة على طول أكثر من 70 هكتار، وهي نفس المساحة تقريبا التي سيتم تخصيصها للتجزئة السكنية المسماة الهدى، بمحاذاة كدية اليهود غربا والحي الصناعي شمالا والدواوير التابعة لتعاونية امغينية جنوبا ويلاحظ من خلال الصورة أهمية المساحة التي تم اجتثاثها بالمقارنة مثلا مع تجزئة الريحان التي تم تشييدها على أنقاض جنان لبيض بعد إتلاف الزياتين المكونة له، كما يلاحظ أيضا أن السياسة المتبعة من طرف الدولة وباقي المتدخلين لا تراعي الشروط البيئية لإقامة مثل هذه التجمعات السكنية؛ فالتجزئة توجد مباشرة وراء الحي الصناعي مع ما يمكن أن ينتجه هذا الموقع من انعكاسات صحية وبيئية وخيمة على الساكنة التي ستستقر بها، ومن جهة أخرى تقع هذه التجزئة بمحاذاة المطرح البلدي للأزبال، مما سيضاعف من حجم المشاكل المرتبطة بهذا الموقع عبر انبعاث الروائح الكريهة والدخان الناتج عن حرق النفايات الصلبة ناهيك عن الحشرات، وباقي العوامل المرتبطة بملوحة التربة بهذه المنطقة. ويلاحظ أيضا من ملاحظة الصورة الجوية أن التجزئة على بعد أمتار جد قليلة من مصنع مخصص لصناعة المواد البلاستيكية المنزلية مما سيعني بالضرورة تعرض الساكنة لمشاكل جانبية أخرى.

الصورة رقم 7: منطقة اسمار

المصدر: صورة جوية 2005

توضح الصورة الجوية الملتقطة إلى حدود نهاية سنة 2005 بأن المنطقة المشرفة على حي جنان بكار من الجنوب تشكل مجالا فلاحيا بامتياز، ويبدو من الصورة تقسيم صغير للحيازات يتم استغلاله في الغالب في الفلاحة المسقية وتربية الماشية، عبر المساحات الصغيرة المخصصة لكلأ الماشية، تم النشاط المهيمن هو أجنة الزيتون الممتدة على طول الأراضي الواقعة بين كدية اليهود وحي جنان بكار من الجنوب، ويخترقها واد كاينو من الهوامش.

الصورة رقم 8: تجزئة المنارة

المصدر: صورة جوية 2011

توضح الصورة تطور عملية التوسع الحضري بالأراضي التابعة لتعاونية امغينية، انطلاقا من سنة 2005، بل حتى قبلها؛ حيث قام المنعشون العقاريون بشراء مجموعة من الحيازات الصغيرة كشركة تانسيفت العقارية، التي حولت المساحات المستغلة في الفلاحة الضاحوية وتربية الماشية و"جنانات" الزيتون إلى تجزئة سكنية المسماة المنارة الشطر الأول.

5- أسباب زحف المجال المبني على الوعاء الفلاحي:

عرف المجال المبني بمدينة قلعة السراغنة توسعا مهما خاصة خلال العقود الأخيرة، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها تزايد عدد سكان المنطقة بشكل كبير، والانعكاس المباشر لزيادة السكان، الذي أفرز لنا أشكالا مجالية متناقضة؛ فمن جهة نجد أن هذه المدينة تتوسع بشكل منتظم من خلال التجزئات السكنية المنتظمة، ومن جهة أخرى تتوسع بشكل عشوائي كما تبين ذلك الأحياء العشوائية، وكذلك الدواوير الهامشية التي هي في انتظار عملية الهيكلة. هذه الحركة العمرانية المطّردة نتيجة النمو الديموغرافي والهجرة القروية كانت على حساب الأراضي الفلاحية.

1-4: الأسباب الديموغرافية:

لعب النمو الديموغرافي دورا مهما في توسع المجال المبني بمدينة قلعة السراغنة؛ حيث حدثت تحولات مهمة في النمو الديموغرافي للمدينة خاصة بعد ترقية المدينة إلى مركز للإقليم سنة 1973، وتوافد تيارات مهمة من الهجرة، مما جعل المدينة مركزا لاستقطاب واستقرار العديد من السكان.

الجدول رقم 02: عدد ساكنة جماعة قلعة السراغنة بين سنة 1971 و2014

السنوات	عدد السكان
1971	17163
1982	33543
1994	51404
2004	68694
2014	93927
[1]2022	121 262

المصدر: معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى مابين 1971 واسقاط 2022

مبيان 03: عدد ساكنة جماعة قلعة السراغنة 1971و2022

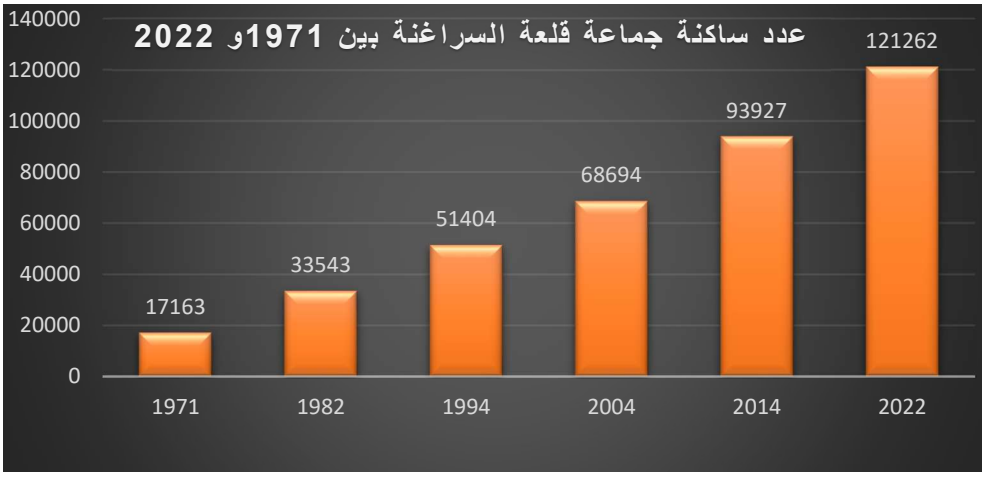

المصدر: معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى ما بين 1971 واسقاط 2022

تكتسي المعطيات الديموغرافية أهمية كبيرة لمعرفة مستوى الطلب على السكن؛ فحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط بلغ عدد سكان جماعة قلعة السراغنة 121262نسمة وذلك حسب اسقاط سنة 2022، بينما كان عدد سكان هذه الجماعة لا يتعدى 17163 نسمة سنة 1971 أي بزيادة تقدر ب 104099

[1]_ النشرة الإحصائية السنوية 2022.

نسمة، الأمر الذي جعل منها أكبر تكتل سكاني بإقليم قلعة السراغنة ككل. وبالمقارنة بين سنتي 2004 و2014 من حيث عدد السكان نستنتج أن متوسط معدل النمو السنوي في الجماعة بلغ 3.24% وتعتبر هذه النسبة مرتفعة على المستويين الجهوي وعلى مستوى الجماعات المجاورة لها، كما يتوقع أن يصل تعداد السكان خلال سنة 2022 الى 262 121.

4-2: الهجرة:

لعبت الهجرة دورا كبيرا في الطلب على السكن بمدينة قلعة السراغنة، وخاصة القروية منها خصوصا مع توالي سنوات الجفاف؛ إذ زودت المدينة بمجموعات بشرية مهمة ساهمت بشكل كبير في تفريخ مجموعة من الأحياء العشوائية على هوامش المدينة.

4-3: أسباب إدارية:

إن التكاثر السريع والمتواصل الذي ميز سكان مدينة قلعة السراغنة بعد فترة الاستعمار، والذي امتد على الخصوص خلال السبعينات، يرتبط بالوظيفة الإدارية التي جعلت هذه المدينة مقرا لعمالة الإقليم، وأيضا بتطور بعض التجهيزات الاجتماعية والثقافية، وبتزايد أنشطة الخدمات وبعض الأنشطة المرتبطة بتحويل المواد الفلاحية، ولعل هذا ما حث سكان الأرياف المجاورة لقلعة السراغنة الى اتخاذ هذه المدينة وجهة لهم[1].

5- شهدت المدينة توسعا متتاليا لمدارها الحضري:

- سنة 1973: عرف المجال الحضري للمدينة عمليات توسيع متتالية، بسبب الحاجة الملحة لمتطلبات التوسع العمراني انطلاقا من سنوات السبعينيات؛ حيث كانت المجالس المنتخبة تزيد من حجم المساحات المخصصة للتوسع الحضري كلما دعت الضرورة الى ذلك، ويلاحظ أنه بمجرد ترقية الاقليم الى عمالة سنة 1973 سيتم توسيع المدار الحضري لبناء مجموعة من التجزئات السكنية لإسكان الموظفين الوافدين من خارج المدينة.

- سنة1983: بعد التنصيص على ضرورة حماية المناطق الضاحوية المزودة للمركز الحضري بموجب تصميم التهيئة لسنة 1978، تم التراجع سنة 1983 عن هذه الحماية حيث عمدت المجالس المنتخبة الى تقليص الأراضي غير القابلة للبناء التي شملها تصميم 1978، والتي تقع بمحاذاة واد كاينو وأغلبها أراض فيضية يتم استغلالها فلاحيا، وتوسعت المدينة في الاتجاه الجنوبي لبناء مجموعة من الإدارات العمومية إضافة الى وحدة فندقية مصنفة[2].

- سنة 1995: عرفت هذه السنة توسعا أخر للمدار الحضري دون اعتماد تصميم تهيئة جديد؛ حيث تم توسيع حدود المدار الحضري بطريقة لا تراعي التصميم الذي يضبط توسع المدينة مجاليا، وأدى هذا التزايد في

[1]_ سردة عبد الكريم، **ملاحظات حول أهمية التعمير بسهل تساوت السفلى**، ص 63

[2]_ mohamed zaoui,2003, **enjeux fonciers et acteurs locaux dans l'aménagement urbain d Elkelaa des sraghna**, l'institut nationale d'aménagement et d'urbanisme, Rabat, p : 108

حجم الأراضي المخصصة للبناء، إلى تخصيص أراض فلاحية لتشييد تجزئة عواطف 1 دون احترام أهداف تصميم التهيئة لسنة 1982 الذي منع البناء على هذه الأرض واعتبرها عقارات فلاحية، وبلغ مجموع الاراضي المبنية إلى حدود هذه السنة حوالي 733 هكتار بعدما لم تكن تتجاوز المساحة المبنية سنة 1980 ما مجموعه 528 هكتار[1].

- سنة2009: بلغ عدد الأراضي التي تم استهلاكها الى حدود هذه السنة حوالي 1200 هكتار بما فيها الأراضي الفلاحية التي تم ضمها في كل عمليات التوسيع السابقة، وبهذا يتضح بأن عمليات توسيع المدار الحضري للمدينة دون الاعتماد على تصميم تهيئة حديث، أدت الى تقليص العقارات الفلاحية الضاحوية، كما كانت سببا مباشرا في ارتفاع أثمنة العقار بالمدينة، مما سمح ببيع مجموعة من العقارات التابعة للتعاونيات الفلاحية للخواص لتشييد مزيد من التجزئات السكنية.
- سنة 2013-2023: بلغت المساحة الإجمالية المغطاة بتصميم التهيئة الجديد ما يناهز3711 هكتار، بينما كانت تبلغ مساحة المدار الحضري لمدينة قلعة السراغنة حسب تصميم التهيئة القديم 1995 الى 1186هكتار، أما المساحة المعمرة حاليا 833 هكتار.

[1]_ المربوح ميات و زنادة، 2010، **التقرير البيئي حول جماعات قلعة السراغنة**، المجلس البلدي، ص: 32.

تصميم01: مدار تصميم التهيئة 2013-2023

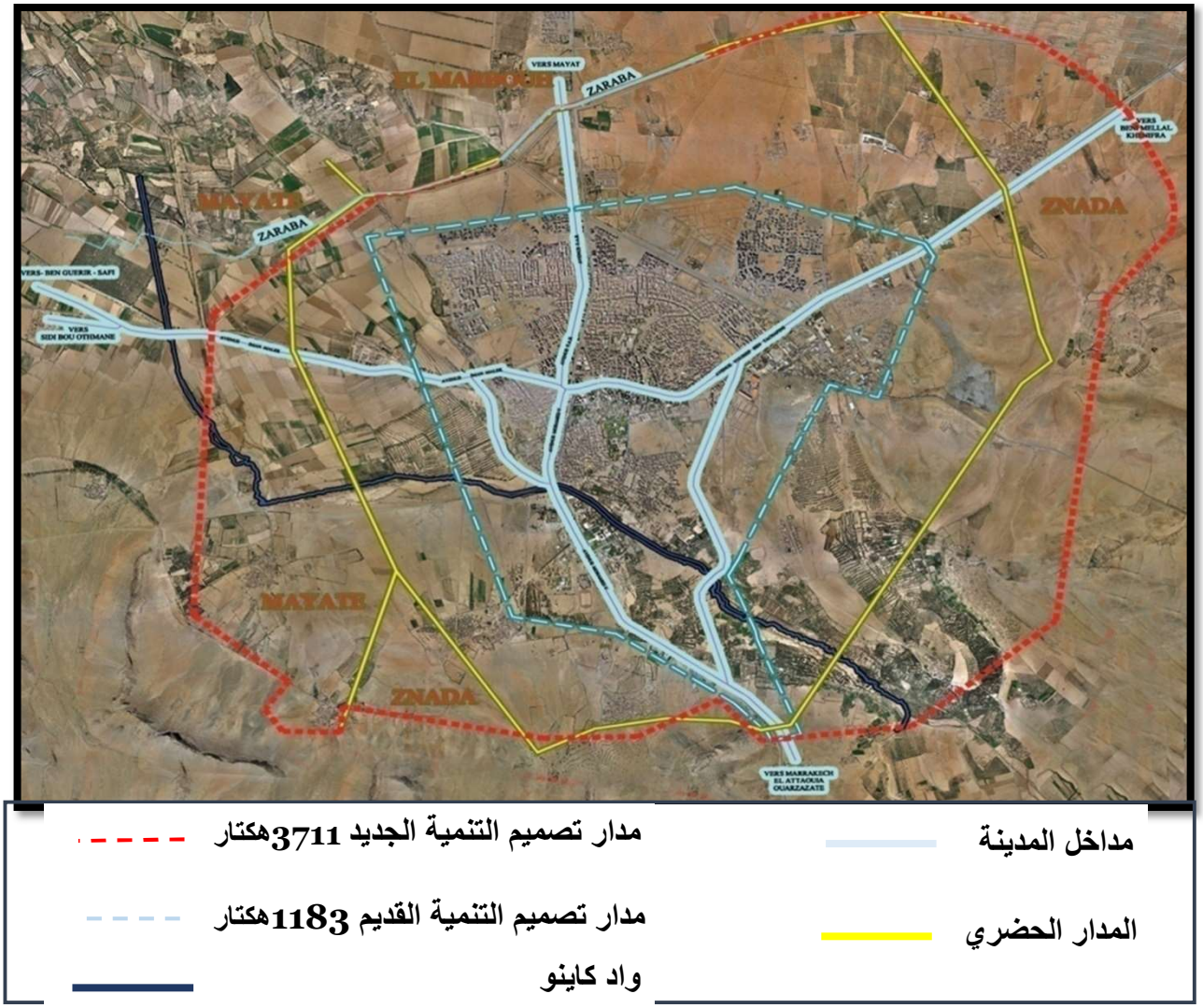

المصدر: الوكالة الحضرية قلعة السراغنة الرحامنة

6- زيادة أثمنة العقار في السنوات الأخيرة:

من بين الدوافع الكامنة وراء التهام المجالات الفلاحية بالمدينة، هو السعي لتحقيق الربح السريع من طرف المضاربين العقاريين، خاصة وأن المدينة عرفت تزايدا ديموغرافيا سريعا ابتداء من التسعينات بسبب الهجرة الدولية نحو العديد من الدول الأوروبية؛ حيث استقرت مجموعة من العائلات المهاجرة من الأرياف بالمدينة، وهذا ما جعل الطلب يتزايد على العقار بسبب سهولة اقتناء الأراضي وتعبئتها للبناء فقد تزايد ثمنها في ظرف قياسي بالمجال الحضري؛ اذ شهد سوق العقار بالمدينة دينامية عقارية بسبب العرض الذي لم يكن يوازي

الطلب المرتفع آنذاك، وبسبب المزايدات العقارية من جهة وتزايد الطلب على العقار من طرف المهاجرين بالخارج لدرجة يمكن معها القول أن أثمنة العقار تضاعفت اربع مرات [1].

7- ساهمت المسألة العقارية في تعبئة الاراضي الفلاحية لصالح التوسع الحضري:

تنوعت أشكال الملكية بمدينة قلعة السراغنة، تأتي في مقدمتها الملكيات العقارية التابعة للدولة بمساحات مهمة، شيدت عليها تجزئات سكنية ممتدة داخل المجال الحضري للمدينة، بفعل سهولة اقتناء وتعبئة هذه الاراضي لفائدة متطلبات التعمير خلال سنوات السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، حيث لجأت السلطات الى استهلاك هذه الاراضي بسبب ليونة المساطر الادارية والتكلفة المنخفضة.

ان الاراضي التابعة للدولة هي أهم المساحات المشكلة للمجال المبني بالمدينة ابتداء من سنوات السبعينات الى أواخر التسعينات، وهذه الأراضي غالبا ما كانت تحتلها الزياتين والفلاحات المسقية بالمدار الحضري. وقد برز دور أراضي الجموع أيضا في السنوات الاخيرة بفعل عمليات التوسيع المتتالية للمدار الحضري، حيث تمتد هذه الاراضي بجماعة زنادة المحاذية للمدينة مما ساعد على تعبئتها هي الاخرى في مشاريع التوسع الحضري وبأثمان أقل بكثير من قيمتها الحقيقية، مما يضيع امكانية استغلالها فلاحيا. بالمقابل فإن باقي الملكيات الأخرى تتوزع بين الملك الخاص وأراضي الحبوس، وبالنسبة للملك الخاص فإن عمليات الارث المتعاقبة بعد الاستقلال ساهمت في تفتيت وتجزيء المساحات التي كان يشغلها بالمدينة.

8- تخلت التعاونيات الفلاحية عن عدة أراض لصالح المنعشين الخواص:

ساهم دخول المنعشين العقاريين الخواص في توسيع دائرة الأراضي القابلة للتفويت من طرف الفلاحين المنتمين للتعاونيات الفلاحية، وفي هذا الصدد تم بيع مجموعة من الملكيات التابعة لها، بسبب ارتفاع أثمنة العقار من جهة وتوسيع المدار الحضري ليشمل هذه التعاونيات من جهة أخرى، حيث اقتنى المنعشون العقاريون أراضي في ملكية عقارية تابعة لتعاونية امغينية لتشييد مجموعة من التجزئات كالمنارة 1و 2 والريحان ورياض الزيتون 1و2والزهرة وسلمى والاندلس وسيدي عبد الواحد...، و اقتنت شركات أخرى ملكيات عقارية تابعة لتعاونية امغينية لإحداث تجزئة الهدى والصفاء والجبيلات. ويتضح هنا أن الوضعية العقارية لهذه الاراضي قد ساهمت بشكل كبير في تفويتها بطريقة سهلة وسريعة لهؤلاء المتدخلين العقاريين بثمن يقل بكثير عن ثمن تسويقها، وما يهمنا في هذا الإطار هو أن تعبئة الأراضي الفلاحية بالمدار الحضري مرت في ظروف سهلة بدون أي صعوبات قانونية وفي خرق صريح لبعض المساطر القانونية مما أزم وضعية هذه المجالات في السنوات الأخيرة.

[1]_ Mohamed zaoui, **op cit** , p : 75.

9- تأثير التوسع العمراني على الوعاء الفلاحي والنظام البيئي:

خلف هذا التوسع نتائج متعددة على المجال البيئي الضاحوي للمدينة بيئيا وعمرانيا واقتصاديا ومجاليا والمهم في هذا هو التكلفة العالية التي تدفعها المدينة جراء فقدانها لعناصر تنوعها البيئي التي تهدد عناصر التوازن الضرورية لكل فضاء حضري.

9-1مجاليا:

من الناحية المجالية كانت المدينة الى حدود بداية القرن 20 عبارة عن زياتين ومجموعة من الضيعات المخصصة لزراعة الحوامض والكروم جنان دوبوا- جنان روما- جنان لبيض. ومجموعة من الأراضي التي كانت مجمعة عن طريق التعاونيات، تعاونية محايطة بالجنوب الغربي للمدينة وتعاونية امغينية بالجنوب الشرقي للمدينة.

ويلاحظ من خلال تتبع الصور الجوية السالفة أن التوسع العمراني بالمدينة ساهم الى حد كبير في خلخلة عناصر المشهد الحضري بيئيا؛ حيث توسعت المدينة في البداية على حساب بعض "جنانات" الزيتون (جنان لبيض، جنان الشعيبي جنان بكار جنان دوبوا العرصة). ثم في مرحلة لاحقة اتخذ التوسع العمراني اتجاها اخر بالتهامه للأراضي الضاحوية (ذراع اللوز جنان روما وبعض الملكيات التابعة لنفوذ دوار النباكة).

وفي مرحلة متقدمة سيصل هذا التوسع العمراني إلى حدود جماعة المربوح شمالا مع ما رافق ذلك من قضاء على أراض كانت مخصصة للفلاحة البورية قبل إعداد المنطقة هيدروفلاحيا.

وبتتبعنا للتأثير المجالي فإن اتجاهات التعمير المتعددة مؤخرا وغير المضبوطة ساهم في القضاء على الاراضي الفلاحية المشكلة من "جنانات" الزيتون والحوامض في كل من الضيعات المحاذية لتعاونية امغينية، وبتزامن مع الاراضي المحيطة بالمدينة القديمة كجنان التعاونية الذي تحول إلى تجزئة سكنية. ومن خلال ما سبق يتضح ان التأثير المجالي للتوسع العمراني اتخذ بعدين اثنين:

مجالات تم القضاء عليها نهائيا وعلى تنوعها البيئي وغطائها النباتي وهي كل الأراضي التي خصصت للتعمير ابتداء من سنة 1973 إلى حدود الفترة الحالية وهي مجالات مهمة من حيث المساحة والتنوع، وكذا أهميتها مجاليا على اعتبار أنها تشكل أراضي منبسطة صالحة للأنشطة الفلاحية خاصة الفلاحة الضاحوية والرعي.

مجالات تشكل نطاقا مهددا بامتياز من كل المتدخلين المنعشين العقاريين الخواص والدولة؛ إذ أنها المجالات المبنية حاليا وتحيط بكل المدار الحضري، وهي مجالات الزياتين والضيعات المسقية المحاذية للدواوير الهامشية كدوار لقصور ودوار بلفريخ. ودوار النباكة من الجنوب الغربي للمدينة والمجالات التابعة لتعاونية امغينية ثم باقي الأراضي الأخرى المحاذية لجماعتي المربوح وازنادة.

9-2- عمرانيا:

أثر التوسع العمراني على المشهد الحضري للمدينة، حيث نجد أن هناك مساحات جد ممتدة من المباني والتجزئات السكنية دون أن نصادف مجالا أخضر، ويظهر ذلك بشكل واضح في غياب أي حزام أخضر بمحيط المدار الحضري، ويمكن استنتاج التقطع في المجالات الفلاحية المحيطة بالمدينة ويؤثر هذا على عناصر المشهد الحضري؛ حيث أن البيئة الحضرية بقلعة السراغنة ستفقد مجالات خضراء مهمة لتوازنها العمراني اذا ما استمر النمو بشكل مستمر دون التخطيط العمراني السليم وما يزيد من خطورة التدهور غياب الحدائق العمومية بعمق المدينة وباقي التجزئات الأخرى.

9-3- اقتصاديا:

رغم القيمة المضافة التي يمكن أن تبلغها أثمنة العقار، حيث تضاعفت بالمجالات الضاحوية بالمدينة أكثر من ثلاث مرات خصوصا في العشر سنوات الأخيرة. إلا أن التكلفة الاقتصادية لتدهور الوسط البيئي الحضري لا يمكن مقارنتها بفارق الثمن في العقار.

وعموما يمكن توضيح تأثير نتائج التوسع اقتصاديا في النقط التالية:

-القضاء على مجال الضاحية كمزود رئيسي للمدينة بمجموعة من المنتجات الفلاحية كالخضروات ومشتقات الحليب والحبوب.

-المساهمة بشكل غير مباشر في ارتفاع تكلفة المنتوجات الواردة الى المدينة من المناطق الأخرى بسبب فارق المسافة.

9-4- بيئيا:

الصورة رقم08: انعكاسات التوسع الحضري على المجال البيئي

المصدر: تصور شخصي

كما توضح الصورة أعلاه فإن النتائج البيئية الناتجة عن دينامية التوسع بالمدينة بعيدة عن الحصر، ويمكن ملاحظة هذا الامر من خلال معطيات الصورة؛ حيث يتبين أن تربة المنطقة متدهورة بشكل كبير وتتراجع

بسبب مخلفات مواد البناء والنفايات المنزلية، إضافة الى تراجع الغطاء النباتي بالمنطقة و يبدو ذلك بشكل أكثر تأثيرا بحيث يمكن القول أنه منفتح ومتراجع بشكل كبير، أما الزياتين المشكلة لهذا المجال الحضري فتبرز أغصانها وأفنانها بشكل يظهر أنها غير مورقة في الفترة التي أخذت فيها هذه الصورة في حين أن الزياتين الاخرى في مناطق محاذية مورقة و مزهرة.

الصورة رقم09: تراجع أشجار الكالبتيس بالمنطقة المجاورة لتجزئة الريحان

المصدر: تصوير شخصي

من النتائج البيئية الاخرى للتوسع العمراني القضاء المباشر على بقايا أشجار الكالبتيس التي تعود لفترة الحماية بالمنطقة المسماة "لغويبة"؛ حيث تبين الصورة تراجع لهذا الغطاء الذي يعتبر بمثابة تراث بيئي. كما أن السواقي التي تمر من المنطقة القايدية والعقوبية قد تم طمسها وتدمير معالمها، وبدورها تشير الى فترة كانت فيها المنطقة تستقبل تساقطات مطرية مهمة تنعكس على هذه المجالات ومن الناحية التاريخية يعتبر فضاء لغويبة متنزها طبيعيا للساكنة المجاورة ومحطة لاستراحة المسافرين، وحزاما يحمي الاحياء المجاورة من آثار الغبار والرياح خصوصا في فصل الصيف. ومن الناحية الإنباتية يتطلب هذا النوع من الأشجار فترة إنبات طويلة، وهنا يتجلى مدى التخريب الذي تعرض له هذا المجال بفعل حركة التعمير المتسارعة.

10- توصيات للحد من استهلاك المجال الفلاحي:

للحد من التهام المجالات الزراعية وجب اتخاذ مجموعة من الاجراءات الملائمة لهذه الاشكالية ونقترح في هذا الصدد التوصيات التالية:

- مراجعة أثمنة العقار وإحصاء الأراضي الحضرية الغير مبنية من اجل التشجيع على بناء البقع الفارغة في التجزئات السكنية.
- تقنين شراء الأراضي والبقع ومحاربة عمليات المضاربة عن طريق نظام معلوماتي صارم.

- إصدار قانون ضمن مدونة التعمير يمنع التوسع على حساب المجالات الفلاحية مع تحديد شروط الاستثناء.
- التوسع العمودي عن طريق زيادة عدد الطوابق في المنازل المبنية وذلك بتغيير دفاتر التحملات لبعض التجزئات .
- توحيد اتجاه التعمير نحو محور طريق بني ملال وجماعة المربوح.
- الحفاظ على المناطق المغروسة بالزيتون داخل المناطق الحضرية.
- التنصيص في اعداد التصميم التهيئة الحالي للمدينة على خصوصية المجال الفلاحي ضمنه.
- استشارة كل الفاعلين والمتدخلين قبل اتخاذ القرار بالتوسع على حساب المجال الاخضر.
- خلق وإحداث مدينة جديدة بمنطقة الجبيل.
- تشجيع السكن الاجتماعي.
- رفع نسبة الضريبة على المنعشين العقاريين الذين يقتنون الأراضي الفلاحية للاستثمار فيها.
- ضرورة تدخل الدولة من جديد لتقنين وضبط سوق العقار.
- البحث عن الأراضي الفارغة والأراضي الصماء غير الصالحة للزراعة لبناء السكن الاقتصادي فيها.
- محاربة السكن الهامشي والحد من الهجرة القروية والعمل على تجهيز البادية المغربية خصوصا بالمناطق شبه الجافة التي تتميز بطردها لساكنتها تجاه المدن المجاورة.

خاتمة:

ختاما فإن الإشكالية موضوع الدراسة الذي اشتغلنا عليه، ورغم تناولها منذ حقبة وعبر بعض القوانين العقارية التي كانت تنص دائما على حماية الأراضي الفلاحية من التوسع العمراني التي كانت مجرد وثائق توجيهية، فإن هذه القوانين مجتمعة لم تؤد في غالب الأحيان إلى نتائج عكسية، والفوضى في التعمير في ظل ضعف الرصيد العقاري والبحث عن الربح السريع.

إن واقع الحال اليوم يبين بأننا أمام وضعية شاذة بين وجهتي نظر فلاحية من جهة، وحضرية من جهة اخرى، والتوفيق بينهما يتطلب تنظيما للمجال الحضري بتوفير رصيد عقاري يحافظ على المجال الفلاحي الضاحوي، وضمن هذا السياق فالحل هو تغيير اتجاه التعمير نحو منطقة الجبيلات تبقى مهمة ومساعدة وخطوة جريئة من الناحية العلمية لتجاوز مثل هذا الإشكال ولنمو مدينة دون خلخلة عناصرها البيئية، وهذا هو المأمول بقلعة السراغنة في المستقبل القريب.

وبهذا فان اتجاه التعمير كلما كان مضبوطا ومدروسا من قبل الفاعلين المحليين، كلما ساهم في تحديد ورسم المعالم الأساسية للمدينة التي نريد مع خصوصياتها البيئية والجمالية التي تضمن لها استدامة خضراء وتوازنا بين المجال المبني والمجال الاخضر بها.

ويبقى حل هذه المعادلة مرتبطا ايضا بالتنسيق بين الفاعلين العموميين والخواص في ميدان التعمير وسياسة المدينة للحيلولة دون استهداف المجال الضاحوي كلما ازداد الطلب على السكن بكل أنواعه.

لائحة المصادروالمراجع

❖ المراجع باللغة العربية:

-سردة عبد الكريم، ملاحظات حول أهمية التعمير بسهل تساوت السفلى.

-حفار عبد الكريم، جوانب من حياة مدينة في تحول، مطبعة خير الله، قلعة السراغنة الطبعة الأولى، السنة: 2010.

-النشرة الإحصائية السنوية 2022.

-المربوح ميات وزنادة،2010، التقرير البيئي حول جماعات قلعة السراغنة، المجلس البلدي

❖ المراجع باللغة الفرنسية:

-Mohamed zaoui, Enjeux Fonciers et Acteurs Locaux dans l'aménagement Urbain du ElKelaa Sraghna. L'I.

N. A.U. Rabat 2003.

عرف مجال تساوت العديد من التحولات العامة؛ إذ تميزت منذ القديم باستقرار سكاني، جعلها تعرف دينامية وحركية مستمرة، وميزتها بتراث مادي ولا مادي غني، وتعود تسمية المجال بتساوت حسب ثلة من المؤرخين، إلى أصله الأمازيغي والتي تعني الأطراف والتخوم، ويخترق هذا المجال واد تساوين، وهو عند مارمول كاربخال في كتاب أفريقيا "نهران ينبعان من عينين في جبل غجدامة (الأطلس الكبير) يصبان في واد العبيد"، في حين يرجع الحسن الوزاني في كتابه وصف إفريقيا تساوين إلى: "جبلين بجوار بعضهما البعض، ينبع منهما نهر يجري في سهل بديع ."

أما على المستوى المجالي فقد عرف مجال تساوت عدة تطورات، تتنوع بين الامتداد والتراجع، وبين القوة والضعف، بسبب الوقائع التاريخية التي مر منها باعتباره مجاورا لمدينة مراكش التي حظيت باهتمام الدول المتعاقبة على حكم المغرب. ومن أبرز التحولات التي عرفها مجال تساوت هي تأسيس مدينة قلعة السراغنة، كعاصمة له، كما قال الباحث الحسن شوقي: "إذا كانت مصر هي هبة النيل، فالسراغنة هي هبة تساوت". وقد لعبت هذه القلعة منذ تشييدها دورا استراتيجيا تمثل في مراقبة القبائل المجاورة لها وضبطها، إلى جانب دورها التجاري؛ حيث كانت مركزا لمرور واستراحة القوافل القادمة من الجنوب نحو فاس.

ويزخر هذا المجال بالعديد من الموارد الطبيعية والبشرية القادرة على خلق دينامية وتحقيق التنمية به، وهو ما جعله وجهة لاستقرار التيارات البشرية المتنقلة خاصة خلال سنوات الوفرة؛ إذ يسهم توفر المياه به وخصوبة تربته، في ارتفاع كثافته السكانية، وتعايش العديد من التيارات البشرية المختلفة، حسب العرق (أمازيغ وعرب) وحسب الديانة (مسلمين، يهود، مسيحيين)، كما تتميز المنطقة بالنشاط الفلاحي الذي يعتبر نمط عيش سكان تساوت بامتياز، واشتهرت بزراعة الشعير والقمح والحبوب، بالإضافة إلى تعاطي سكانها أنشطة حرفية وصناعية أخرى.

واشتهر مجال تساوت عبر تاريخه كقبلة للأولياء؛ إذ لا تزال قبورهم المنتشرة بمجاله شاهدة على ذلك. ولعلها الأصل في تسمية المدينة بالسراغنة وهي كلمة أمازيغية تعني الشرفاء، نظرا لانتشار دور القرآن التي كانت الحناجر تصدح بقراءته وتعليمه فيه إلى يومنا هذا .

إن عمق هذه الدينامية المجالية والخصوصية التاريخية للمجال، والخوف من تلاشي آثارها المادية وغير المادية المشكلة لها، جعلنا نهتم بتوثيقها في كتاب جماعي، يؤرخ لهذه التحولات، ويشخص واقعها الحالي، ويساعد في وضع استراتيجية محلية لتنمية مجال تساوت.

عن لجنة التنسيق

" التاريخ، الفن، العمران والرأسمال اللامادي:في إطار مشروع "قلعة السراغنة.. نحو بناء هوية ثقافية

بدعم من وزارة الشباب والثقافة والتواصل قطاع الثقافة

المملكة المغربية
وزارة الشباب والثقافة والتواصل
قطاع الثقافة
Royaume du Maroc
Ministère de la Jeunesse, de la Culture et de la Communication
Département de la Culture

قلعة السراغنة
نحو بناء هوية ثقافية
التاريخ، الفن، العمران والرأسمال اللامادي